SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

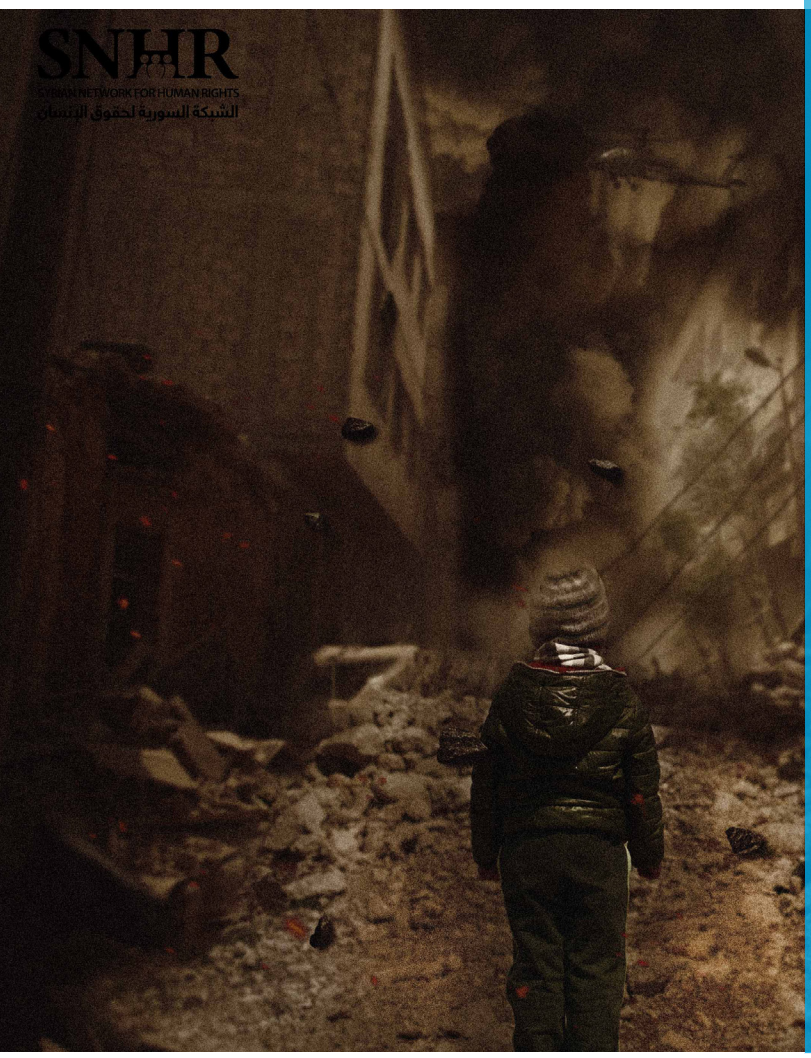

توثيق مقتل 78 مدنيا بينهم 14 طفلا و11 سيدة، و8 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في أيار 2022

الأربعاء 1 حزيران 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220601

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية..... 2

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في أيار: 4

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين: 5

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني: 7

خامساً: حصيلة أبرز المجازر التي سجَّلناها في أيار: 9

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون: 9

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات: 10

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر أيار 2022. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012- ،عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] .
- تنظيم داعش

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

• هيئة تحرير الشام
• جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني
2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2].

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.
ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

[2] منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في أيار:

شهد أيار انخفاضاً في حصيلة الضحايا، عما كانت عليه في سابقه نيسان، حيث بلغت 78 مدنياً بينهم 14 طفلاً و11 سيدة، 8 ضحايا منهم قضوا على يد قوات النظام السوري. فيما سجلنا مقتل 2 على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة، أحدهما بشار سويدان، الذي قتل يوم الإثنين 2/ أيار إثر إطلاق عناصر من لواء صقور الشمال التابع لقوات الجيش الوطني الرصاص عليه في أثناء مروره من أمام نقطة تفتيش تابعة لها قرب قرية قزلباش المعروفة باسم الرأس الأحمر بريف حلب الشمالي، وذلك بذريعة عدم توقفه عند نقطة التفتيش.

هيئة تحرير الشام من جهتها نفذت في 13/ أيار قصفاً بقذائف مدفعية على بلدة نبل بريف محافظة حلب الغربي، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية؛ وقد أدى إلى مقتل الطفل علي حسين حج عيسى، البالغ من العمر 12 عاماً، كما أُصيب طفل آخر بجراح.

وقد وثقنا في أيار مقتل 60 مدني بينهم 13 طفلاً و10 سيدات على يد جهات أخرى، وقد شهدَ أيار استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة من سوريا، حيث وثقنا مقتل 9 مدنيين بينهم 6 طفلاً، و1 سيدة، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 60 مدني بينهم 30 طفلاً و5 سيدة.

الخميس 5/ أيار انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها في قرية المويلح غرب محافظة الرقة؛ ما أدى إلى مقتل حسن المسعف، البالغ من العمر 20 عام، وهو من أبناء القرية ذاتها. وتخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

السبت 7/ أيار انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها، في أرضٍ زراعية في محيط قرية الفقيع الواقعة شمال محافظة درعا، ما أدى إلى مقتل الطفلين عبد الرحمن زكي المصري، ومحمد ناصر فؤاد المصري، وهما من أبناء القرية ذاتها، والخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

سجلنا في أيار مقتل 35 مدنياً بينهم 3 أطفال و2 سيدة، برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، نصفهم تقريباً (18 مدنياً) قتلوا في محافظة درعا.
الثلاثاء 10/ أيار قتل عمر عبد الله كوكش، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه بينما كان أمام منزله في قرية ترمانين شمال محافظة إدلب. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

الجمعة 20/ أيار قضى أحمد خضر الخياط، البالغ من العمر 25 عاماً إثر إطلاق مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه أثناء خروجه من مسجد عقب انتهاء صلاة الجمعة في منطقة نهج في بلدة تل شهاب، وهو طالب في كلية الحقوق بجامعة دمشق فرع محافظة درعا، ومن أبناء منطقة نهج في بلدة تل شهاب بريف محافظة درعا الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل 78 مدنياً بينهم 14 طفلاً و11 سيدة (أنثى بالغة) لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2022 حتى حزيران من العام ذاته 476 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

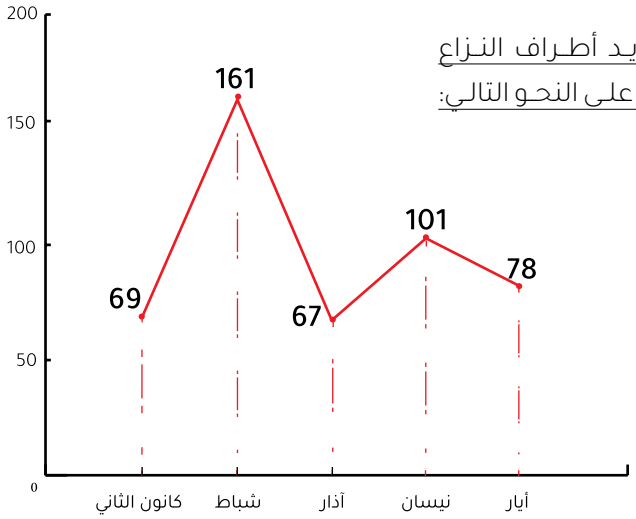

سجلنا في شباط الحصيلة الأعلى للضحايا في عام 2022، بقرابة 34 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ مطلع العام تلاه نيسان بما يقارب 21% من حصيلة الضحايا الكلية .

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في أيار بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

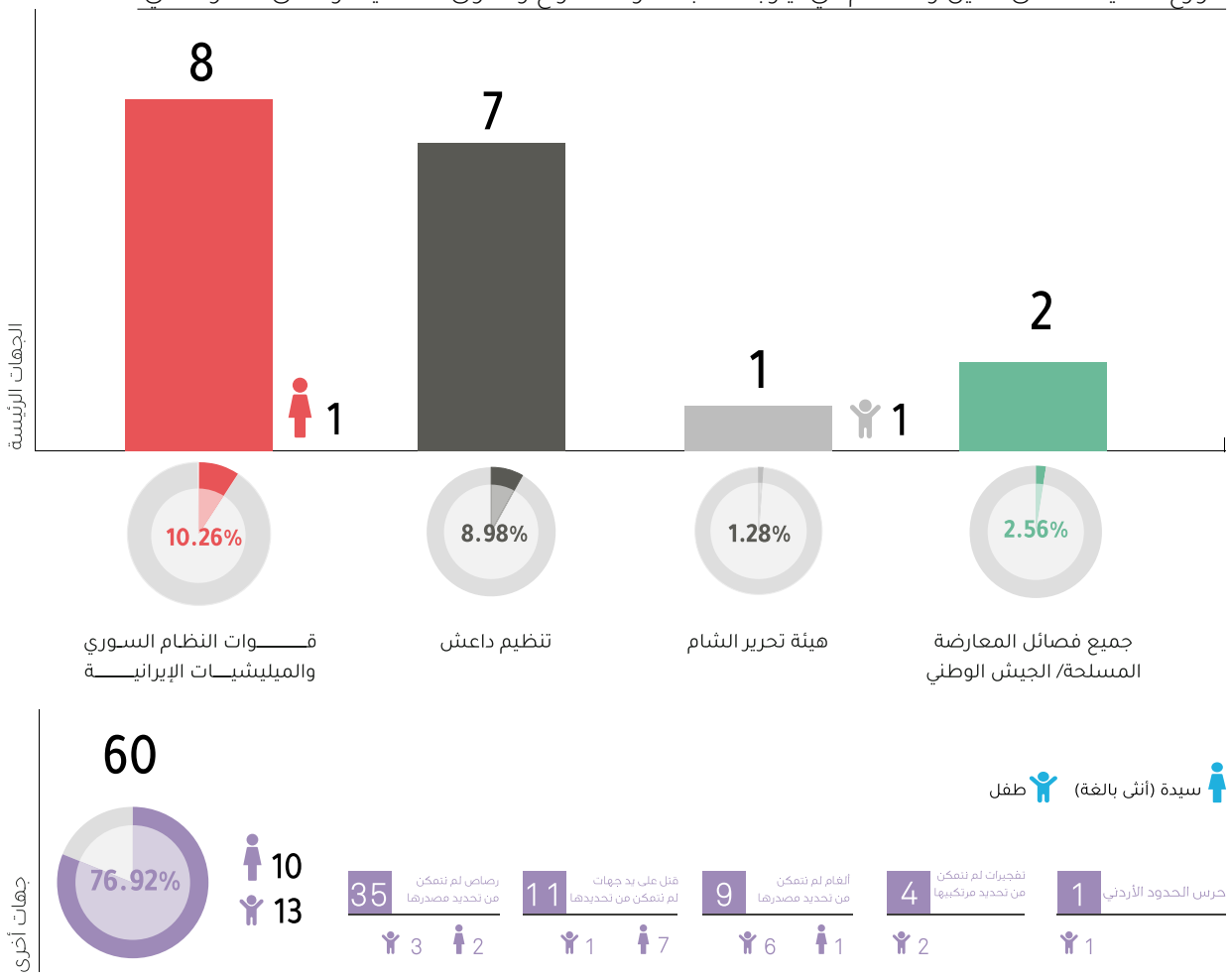

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثّقنا مقتل 8 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 1 سيدة.

- تنظيم داعش:

وثقنا مقتل 7 مدنيين على يد تنظيم داعش.

- هيئة تحرير الشام:

سجلنا مقتل 1 طفل على يد هيئة تحرير الشام.

- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

سجلنا مقتل 2 مدني على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 60 مدنياً بينهم 13 طفلاً و10 سيدات على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 9 مدنياً بينهم 6 طفلاً و1 سيدة.

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 35 مدنياً بينهم 3 طفلاً و2 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 4 مدنياً بينهم 2 طفل.

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 11 مدنياً بينهم 1 طفلاً و7 سيدة.

حرس الحدود الأردني: 1 طفل.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في أيار على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

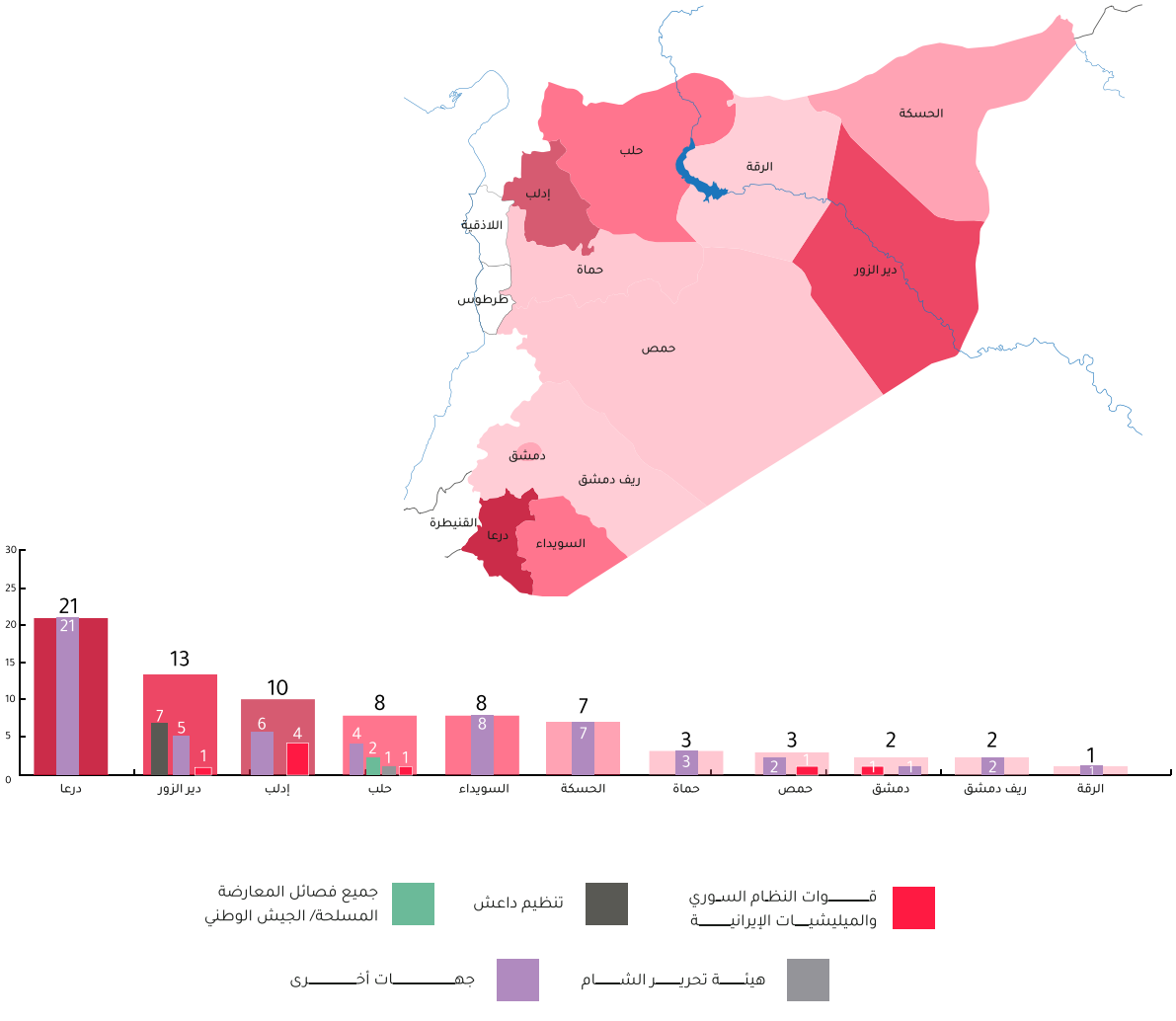

تصدَّرت محافظة درعا بقية المحافظات بقرابة 27 % من حصيلة الضحايا الموثقة في أيار، تلتها دير الزور بقرابة 17 %، ثم محافظة حماه بقرابة 13 %، معظم الضحايا في المحافظات قد قضوا على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل 8 أشخاص بينهم 1 سيدة بسبب التعذيب. على يد قوات النظام السوري، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 95 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 حتى حزيران من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

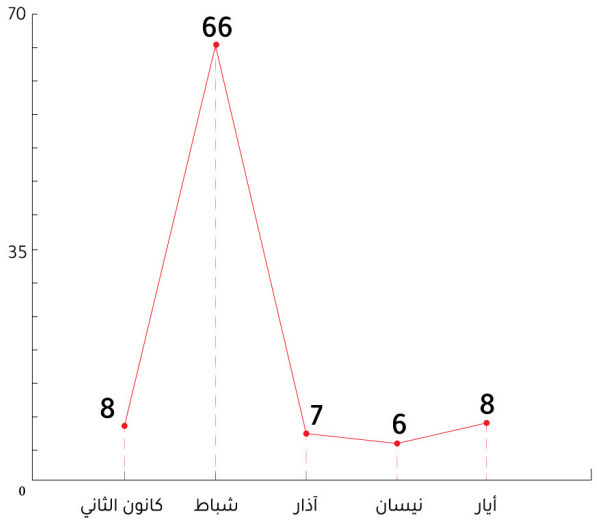

سجل شهر شباط الحصيلة الأعلى للضحايا تحت التعذيب خلال عام 2022 حيث بلغت نسبة ضحاياه 69 % أي أنَّ معظم ضحايا تحت التعذيب في عام 2022 قد قضوا في شهر شباط المنصرم.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

السيدة وفاء محمد ظافر رعد، من أبناء مدينة القصير غرب محافظة حمص، من مواليد عام 1973، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 25/ حزيران/ 2013 لدى مرورها على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها على دوار تدمر جنوب مدينة حمص، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهي في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازها أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارتها. الأحد 8/ أيار/ 2022، عَلِمَ ذووها بوفاتها داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري من قبل إحدى المفرج عنهن، ولدينا معلومات أنها كانت بصحة جيدة عند اعتقالها؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاتها بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثتها لذويها.

أيمن عادل المصري

أيمن عادل المصري، من أبناء مدينة دمشق ويقيم في مدينة قدسيا بمحافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1963، اعتقلته قوات النظام السوري مع زوجته يوم الخميس 17/ شباط/ 2022، إثر مداهمة منزلهما في مدينة قدسيا، ثم أفرجت قوات النظام السوري عن زوجته في آذار 2022، فيما بقي مصير أيمن مجهولاً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته، الخميس 5/ أيار/ 2022 أفرجت عنه قوات النظام السوري بموجب مرسوم العفو 7/ 2022 الذي أُفرِجَ ضمنه عن معتقلين وُجِّهَت لهم تهمة الإرهاب من قبل النظام السوري، وحصلنا على معلومات تؤكد تعرضه للتعذيب الجسدي والنفسي خلال فترة اعتقاله في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في مدينة دمشق، ما أدى إلى تدهور حالته الصحية بعد الإفراج عنه وتعرضه لأزمة قلبية، الأحد 22/ أيار/ 2022 توفي أيمن بعد نقله إلى مشفى المواساة في مدينة دمشق.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل أي من الكوادر الطبية.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل أي من الكوادر الإعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار 1 مجزرة، على يد تنظيم داعش، وبذلك أصبحت حصيلة المجازر منذ مطلع عام 2022 ما لا يقل عن 5 مجازر، توزعت بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 1
- تنظيم داعش: 1

باء: جهات أخرى: 3 مجازر، توزعت على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 2
- القتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 1

تسبَّبت المجزرة الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 7 مدنيين قضوا على يد عناصر تابعة لتنظيم داعش.

الأربعاء 27/ نيسان/ 2022 قرابة الساعة 19.00 هاجم مسلحون بالرصاص يُعتقد بانتمائهم إلى تنظيم داعش منزل "نوري الحميش" وهو رئيس مكتب العلاقات العامة في مجلس دير الزور المدني التابع لقوات سوريا الديمقراطية في قرية فنيجين في بادية أبو خشب في ريف دير الزور الشمالي، ما أدى إلى مقتل 7 مدنيين، وإصابة قرابة 5 آخرين بجروح، تخضع قرية فنيجين لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.
قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.
كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة The Aid Worker Security Database (AWSD)- تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

• أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
• مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.

• لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.

• وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

• انتهك تنظيم داعش القانون الدولي الإنساني، مُتسبباً في مقتل مدنيين.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

• ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

• فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.

• تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

• وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.

• بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org